الفصل الخامس عشر
دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس عشر

دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي

كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلصاً للمسافات الاقتصادية، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصاديات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقق معدلات عالية من النمو، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتعدد أنشطتها وريادتها وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن، وحتى إلى جنوب تركيا.

وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية.

مشكلة البحث :

لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال العقود الثلاثة الماضية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ لم يسجل نمواً يذكر

خلال السنوات الماضية، مع العلم أن القطاع قد وفر فرص عمل لنحو ١٣,٦ ٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني. كما بقيت السيطرة في القطاع للمنشآت الصغير والمتوسطة، وقد تبين بأن أكثر من ٩٠ ٪ من المنشآت الصناعية القائمة حالياً تندرج في إطار الصناعات الصغرى.

وتفيد البيانات المتوفرة عن الحالة التعليمية في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام أن هنالك تدنياً في المستوى المهني و المهارات داخل قوة العمل الصناعية حيث لا تتعدى نسبة حملة الشهادات الجامعية أكثر من ٦ ٪ في عام ٢٠٠٣ في حين يشكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون نحو ٥٩ ٪ من العاملين، و الأمر أكثر سوءا بالنسبة للمنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص.

١- ما هو دور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي ؟

٢- ما هي المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التحويلية ؟

٣- ما هي السياسات التي يجب إتباعها للنهوض بالصناعات التحويلية ؟

٤- ما مدى مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في الصناعة التحويلية ؟

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

١- إن الصناعات التحويلية تلعب دور كبير في عملية النمو الاقتصادي حيث تساهم في رفع الناتج المحلي من خلال زيادة الصادرات .

٢- تعتبر الصناعات التحويلية من القطاعات الاقتصادي المهمة في سوريا لما لها من دور توفير مواد تعتبر أولية بالنسبة لصناعات آخرى .

٣- إن الاهتمام بعملية النمو الاقتصادي يحتاج إلى الاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعات التحويلية

٤- توجيه الأنظار حول دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي .

openkandil.com

أهداف البحث :

نرى الهدف من دراسة هذا الموضوع هو أهمية الصناعات التحويلية ومالها من اثر في عملية النمو الاقتصادي وفي هذا البحث نركز على ما يلي :

١- التعرف على واقع الصناعة التحويلية.

٢- التعرف على التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية في سوريا .

٣- التعرف على مدى مساهمة الصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص في النمو الاقتصادي .

٤- وضع إستراتجية معينة للنهوض بالصناعة التحويلية .

٥- معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية .

مجتمع الدراسة:

في هذا البحث سوف نقوم بدراسة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ألا وهو قطاع الصناعة ، ولكن سوف يتم التركيز على دراسة الصناعة التحويلية وما لها من دور في عملية النمو الاقتصادي .

مفهوم ومتطلبات الصناعة

مقدمة:

الصناعة: يقصد بالصناعة تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذا الإنتاج النهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير وهناك أربعة أنواع رئيسية من الصناعات هي

الصناعات التحويلية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام

obeikandl.com

إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق .

صناعات تحليلية :

وهي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وذلك مثل صناعة تكرير البترول .

الصناعات الاستخراجية :

وهي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم .

الصناعات التجميعية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجاً نهائياً .

الصناعة بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته. وتبرز أهمية الصناعة: في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى. مع ما تساهم به الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة.

لكي تقوم الصناعة وتزدهر لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها[1] :

- رأس المال.
- المواد الخام.
- القوى المحركة.
- الأيدي العاملة.
- الأسواق.
- وسائل النقل والمواصلات.

- رأس المال:

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود، وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي توافر رأس المال. ويتوافر رأس المال في بعض الدول ويقل في الأخرى، ويمكن أن ينقل من دولة إلى أخرى إذا توافرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.

- المواد الخام:

وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته.

وتقسم هذه المواد إلى:

(أ) مواد خام نباتية: مثل الأخشاب، والقطن، والمطاط، وقصب السكر، والقمح، وغير ذلك.

(ب) مواد خام حيوانية: مثل الجلود، والأصواف، والألبان، واللحوم

(ج) مواد خام معدنية: مثل الحديد، والنحاس، و(البوكسيت) والذهب، وغير ذلك.

---

[1]-عدنان مسلَم، " الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقانية الحديثة، مجلة الإقتصادية الخليجية، العدد٤١٤٨، ٢٠٠٦

obeikandl.com

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد الزهر، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير، وغير ذلك. هذا ولتوافر المواد الخام ورخص أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة ونجاحها.

ـ القوى المحركة:

وتعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، والنفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم- مثلاً- تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوربا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على العكس من النفط الذي يمكن نقله بسهولة ؛ فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية. وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حالياً على النحو التالي: الفحم ٥٠٪، والنفط ومشتقاته ٤٢٪، القوى الأخرى وأهمها القوى المائية ٨٪.

ـ الأيدي العاملة:

إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها. ومع ذلك فإن بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية. وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع الإنفاق في الإسكان والمياه والكهرباء والمدارس وخدمات النقل وغير ذلك.

ـ الأسواق:

كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان

البلد الموجودة فيه أولاً ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة. ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تصريف هذا الإنتاج لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال. ولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية. ولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية.

وسائل النقل والمواصلات:

تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها؛ لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج. ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان بعضهما عن بعض، وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج. وهكذا أصبحت وسائل النقل، والمواصلات الحديثة، دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجيدة بسعر رخيص.

تطور الصناعة التحويلية في سوريا[1]:

تشكل هذه الصناعة (٥٦ ٪) من إجمالي الإنتاج الصناعي لعام ٢٠٠٤ وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصادنا حيث ستشكل مع تناقص إنتاج النفط في الأعوام القادمة الركيزة الأساسية للصناعة السورية، ويتناوب عليها كل من القطاعين العام والخاص أيضاً حيث تتركز صناعات القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج والتي تشكل وحدها (٣٥ ٪) من إنتاج القطاع

[1] - أيمن مولوي، "البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به"، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول،٢٠٠٥

الخاص ثم صناعة المواد الغذائية والتي تشكل (٢٥ ٪) منه (كما هو موضح في الشكل البياني التالي). أما القطاع العام فيتركز إنتاجه في الدرجة الأولى بالصناعات الكيماوية وبما فيها منتجات تكرير البترول من البنزين والمازوت وغيرها والتي تشكل (٥٢,٥ ٪) من الصناعة التحويلية للقطاع العام تليها مباشرة صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات والتي تشكل حوالي (٢٥ ٪) منها.

والجدير ذكره بأن الصناعة التحويلية تشكل حوالي (٩٨ ٪) من إجمالي إنتاج القطاع الخاص بعد إضافة بعض محاولات القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية وبالتالي ومع سيطرة القطاع العام على إنتاج النفط وعلى قطاعي المياه والكهرباء فإن كل المحاولات الصناعية للقطاع الخاص تتركز أساساً في الصناعة التحويلية لكن هذه الصناعة في القطاع الخاص لم تشهد التزايد المنتظر في السنوات الماضية حيث تزايدت من ١٨٥ ملياراً عام ٢٠٠٣ إلى ٢١٠ مليار ليرة عام ٢٠٠٨ وبزيادة لا تتجاوز (١٠ ٪) خلال السنوات الثلاث الماضية وهذه الزيادة يمكن إعادة معظمها إلى الزيادة الحاصلة في أسعار قيمة الإنتاج الصناعي الخاص خصوصاً إذا علمنا أن معدل التضخم في العام ٢٠٠٤ قد سجل (٤,٦ ٪) حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي وبالتالي سنصل إلى نتيجة مفادها انعدام النمو في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في السنوات القليلة الماضية وهذا ما أكده تراجع ربحية الصناعات السورية.

ربحية الصناعات السورية:

والمتمثلة في صافي الناتج المحلي الصناعي الذي يساهم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي السوري حيث يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بالأهمية بعد قطاع الخدمات وقبل القطاع الزراعي، ومع أن هذا الناتج قد تزايد بشكل عام بمقدار (٢٣ ٪) في السنوات الثلاث الماضية إلا أن زيادته في الصناعة التحويلية قد شهدت تناقضاً كبيراً بين القطاعين العام والخاص

حيث تزايدت أرباح قطاع الصناعة التحويلية العام بشكل كبير جداً وصل إلى (١٢٣ ٪) خلال ثلاث سنوات فقط كان السبب المباشر فيها زيادة أسعار مشتقات البترول المحلية والمصدرة للخارج .

الشكل التالي يظهر توزع الصناعات القطاع الخاص

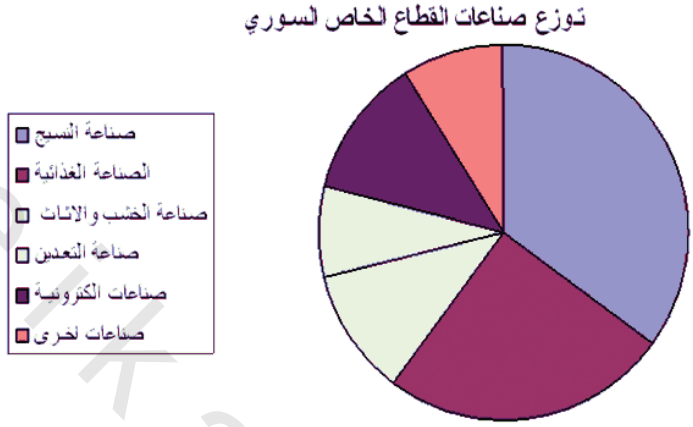

أما القطاع الخاص فعلى العكس تماماً فقد شهد تراجعاً ملحوظاً في ربحيته من (٤٨,٥) مليار ليرة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦ ملياراً عام ٢٠٠٧ وبتناقص مقداره حوالي (- ٥ ٪) خلال الفترة المدروسة. وكان التناقض الأكبر في الربحية في القطاع النسيجي والذي تراجعت أرباحه بحدود (٧ ٪) خلال ثلاث سنوات ومن ثم صناعتي الأثاث والخشب وصناعة الورق ومنتجاته وكان السبب الأساسي لهذا التراجع في تناقص عوائد الصادرات النسيجية أمام تعرضها للمنافسة العالمية خصوصاً بعد إلغاء نظام الحصص الذي كانت تعاملنا به الدول الأوروبية، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه فإننا قد نشهد انهيار أهم صناعاتنا التحويلية على الإطلاق والتي تراجعت أهميتها النسبية في إجمالي الصناعة السورية من (١٣,٥ ٪) إلى (١٢ ٪) في إنتاجنا الصناعي ومن (٧,٥ ٪) إلى (٦ ٪) في مساهمتها في صافي الناتج الصناعي.

أنواع الصناعات التحويلية :

تتركز أهم الصناعات التحويلية في سورية حول الصناعات الغذائية التي تشكل حوالي (٣٧,٣ ٪) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية وبخاصة الصناعات الزراعية (النباتية والحيوانية) نظرا لتوفر موادها الأولية بصور محلية مثل : الحبوب ـ الزيوت ـ السكر ـ الألبان بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والحلج والجلود التي تشكل حوالي(٢٧,١ ٪) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية وهذه الصناعات تعتمد على مواد خام متوفرة في سورية بكميات جيدة مثل : القطن ـ الصوف ـ الحرير.

تتوزع هذه الصناعات بين أربعة فروع صناعية تعتبر الأهم وهي:

١- الصناعات الهندسية: تحتل المرتبة الأولى من حيث العدد (٥٤٪) ومن حيث العمالة (٤٧٪) وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث حقها في رأس المال (٢٦٪)

٢- الصناعات الكيماوية :وتحتل المرتبة الثانية من حيث رأس المال (٢٧,٥٪) وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت (١٥٪) والعمالة (١٢,٣٪).

٣- الصناعات الغذائية: وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة لرأس المال (الثلث) والمرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت (١٢,٣٪) والعمالة (١٦٪).

٤- الصناعات النسيجية :وهي صناعات الغزل والنسيج والحلج والجلود التي تشكل حوالي(٢٧,١ ٪) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية

واقع الصناعة التحويلية في سوريا:

نرى أن واقع الصناعة التحويلية السورية يتصف بما يلي :

- قامت الصناعة التحويلية السورية في إطار الإحلال محل الواردات وفي ظل ستار واق من الحماية وفي مأمن من المنافسة.
- يتصف طابع الصناعة بالطابع الأسري والتفتت والبذور.
- ضعف معدلات الاستثمار في الصناعة ولا تسهم في خلق فرص عمالة أو

obeikandl.com

تنشيط الاقتصاد إلا بصورة محدودة جداً.

- سيطرة الصناعات الاستهلاكية
- ضعف معدل نمو الإنتاجية (إنتاجية العمل).
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية المعطلة.

الميزان التجاري لقطاع الصناعة (خاسر)

ويتوقع الباحث تعرض القطاع الصناعي السوري إلى هذه عنيفة من جراء الانفتاح التجاري (مهمان من نوعه عربي أو إقليمي أو دولي) بسبب عدم القدرة على المنافسة.

مؤشرات إحصائية خاصة بالصناعات التحويلية :

عدد العاملين :

يمكن أن نجري مقارنة بين عدد العاملين في الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية خلال فترة الدراسة ، ولكن نلاحظ أن عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية يفوق عدد العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية

عدد العاملين في القطاع الصناعي بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨[1]

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	108818	105827	105033	105524	103535	104953
الصناعات الاستخراجية	18591	18608	22405	22102	22307	22850

[1]-المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨ .

openkandil.com

يظهر الشكل التالي الفرق الكبير بين عدد العاملين في كل من القطاعين

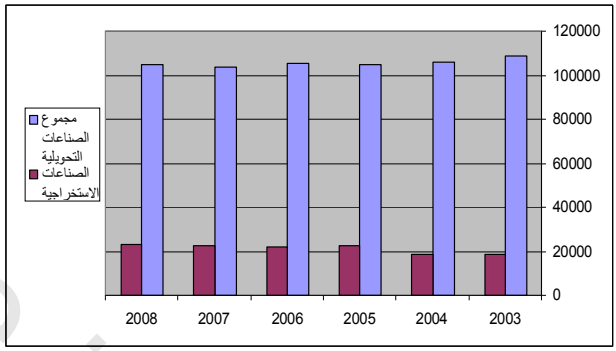

الرواتب والأجور:

من الطبيعي أن تكون كتلة الرواتب والأجور في الصناعات التحويلية هي أكبر من كتلة الرواتب في الصناعات الاستخراجية وذلك يعود إلى إن عدد العاملين في الصناعات التحويلية كما لاحظنا أنه اكبر، وان الجدول التالي يظهر هذا الفرق

كتلة الرواتب والأجور في القطاع العام الصناعي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨[1]

الأرقام(مليون ليرة السورية)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	16628	17417	19358	21980	22313	22858
الصناعات الاستخراجية	3082	3673	4391	5095	5217	5341

[1]- المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨

obeikandi.com

يظهر الشكل التالي الفرق الكبير بين الرواتب و الأجور في كل من القطاعين

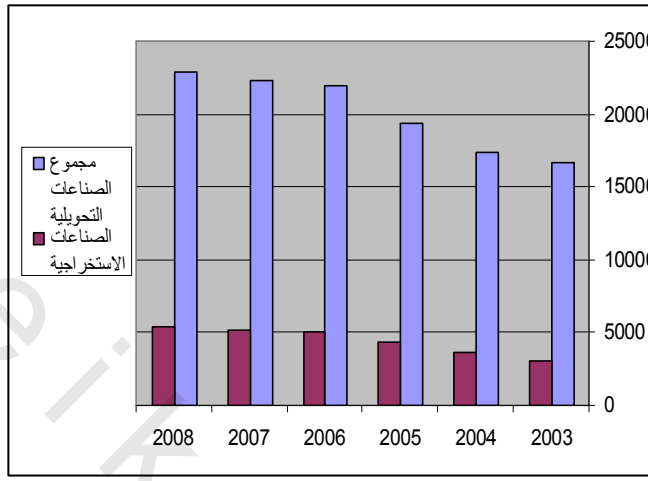

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي :

يعتبر القطاع الصناعي ثاني أهم قطاعاتنا الإنتاجية في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد احتل مكان القطاع الزراعي في الأهمية خلال السنوات القليلة الماضية، مشكلاً ما يقارب ٢٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي السوري.

ولكن بالنسبة للصناعات التحويلية نلاحظ مل يلي[١] :

١- انخفاض القيمة المضافة المتحققة في هذه الصناعة، وتدني نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ بالمتوسط ٨,٧٪ في حين تبلغ هذه النسبة نحو ١٧٪ في تونس و١٦٪ في مصر، وكذلك ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته وكذلك تدني المستوى والمكون التكنولوجي

[١]- مطانيوس حبيب ، قراءة في القطاع الصناعي السوري، ٢٠٠٣ .

obeikandl.com

للصناعات التحويلية واعتمادها على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وعلى موارد زراعية وتعدينية محلية وبدائل المستوردات.

٢- عجز في الميزان التجاري للصناعات التحويلية مترافق مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية لهذه الصناعة، حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالمواد الأولية ونصف المصنعة في حين تنحصر معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة، ما يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية محلياً.

يظهر في الجدول التالي تطور مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ ، حيث يظهر الانخفاض في عام ٢٠٠٣ ومن ثم عاد وارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية من جديد في الناتج المحلي حتى عام ٢٠٠٦ كان هناك تراجع بسيط وعادت لترتفع مرة أخرى .

صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج[1] القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	35187	114310	122028	98445	137681	138575

[1]- المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨

الشكل التالي يوضح تطور صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية بين (٢٠٠٣- ٢٠٠٨)

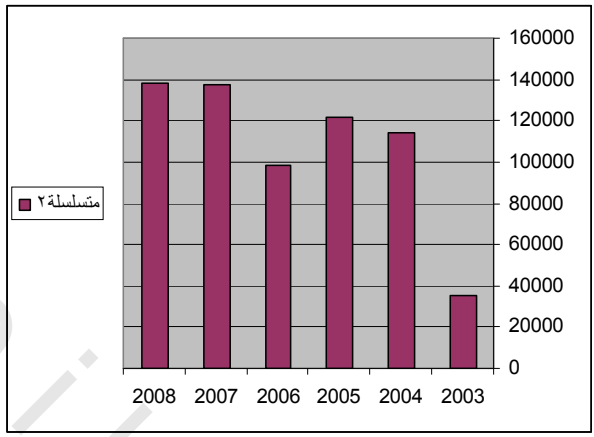

قد يعود هذا الانخفاض في عام ٢٠٠٦ إلى الظروف السياسية التي مرت على سوريا في تلك الفترة والأوضاع الاقتصادية الأخرى .

واقع الاقتصاد السوري :

لقد أسست الحكومة السورية سياساتها التنموية منذ الستينيات من القرن الماضي على نهج التخطيط المركزي واعتمدت بشكل كبير على القطاع العام في قيادة العملية التنموية وقد ركزت في بداية السبعينيات من القرن الماضي على تبني مفهوم التعددية الاقتصادية حيث بدأ القطاع الخاص والمشترك بالمساهمة بالعملية التنموية إلا أن هذه المساهمة لم ترق إلى الدرجة المطلوبة على الرغم من التركيز على الصناعات التحويلية وإعطائها الدور الأكبر في عملية التنمية. وفي عقد الثمانينيات تعرض الاقتصاد السوري لأزمة مالية كبيرة ما دفع الحكومة لإجراء تحولات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث سمحت بتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص ومنذ بداية التسعينيات صدر القانون رقم ١٠ الخاص بالاستثمار والذي شكل خطوة كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والعربية.

لقد مر الاقتصاد السوري خلال العقد الأخير من القرن الماضي بمرحلتين من النمو تميزت أولاهما بارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (١٩٩١- ١٩٩٦) وذلك بعد انحسار دورة القحط والجفاف وتحسن أسعار النفط وتطبيق سياسات جديدة أبرزها رفع أسعار السلع الزراعية ونقل الاقتصاد من حالة العجز الغذائي والزراعي إلى حالة الاعتماد الذاتي إلى جانب التصدير وفتح قطاعات اقتصادية عدة- ولاسيما الصناعة التحويلية والنقل والتجارة أمام القطاع الخاص ومحاولة الإسراع في الاستفادة من نتائج تطبيق القانون رقم (١٠) لجذب الاستثمارات المحلية والعربية.

لكن الأمر اختلف خلال السنوات الأربع التالية التي اختتم بها القرن الماضي حيث تذبذب معدل النمو الاقتصادي السوري بشدة مع ميل إلى الانخفاض حتى وصل إلى ٠,٦ بالمائة خلال العام ٢٠٠٠ في حين قدر معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٩ بحدود ٢,٤٦ بالمئة سنوياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الدخل في البلاد.

ومنذ عام ٢٠٠٠ بدأت سورية بالإصلاح الاقتصادي وقد طال هذا الإصلاح جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبنية المادية والتشريعية والقانونية والإدارية والمؤسساتية للاقتصاد الوطني، فقد سمح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، وصدر الكثير من القوانين والمراسيم التي عملت على تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي محاولة انخراط الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي وكذلك صدر المرسوم رقم (٨) الناظم للعملية الاستثمارية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد السوري، وتم تبني نهج جديد هو اقتصاد السوق الاجتماعي اعتبارا من عام ٢٠٠٥.

وبشكل عام يمكن القول إن الاقتصاد السوري يتصف بتنوع الموارد الاقتصادية والطبيعية حيث وصلت مساهمة الزراعة عام ٢٠٠٦ في تكوين

GDP ما يعادل ٢٤٪ واستحوذ هذا القطاع على ٢٠٪ من القوة العاملة، أما قطاع الصناعة فقد ساهم بحدود ٢٤٪ واستحوذ على ١٥٪ من القوة العاملة.

وقد وصلت مساهمة الصناعة التحويلية لنفس الفترة في تكوين GDP بحدود ٨٪. وجاءت التجارة في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة فوصلت إلى حدود ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل النقل والاتصالات ١٢٪ وقطاعات المال والتأمين والعقارات والخدمات ١٨٪. وجاء أخيراً قطاع البناء الذي وصلت مساهمته لنفس الفترة بحوالي ٣٪.

كما شهد الاقتصاد السوري تقلبات كبيرة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات النمو والتضخم والبطالة خلال الفترة المدروسة ويعود ذلك إلى مجموعة كبيرة من الظروف سواء أكانت إقليمية أو مناخية أو سياسية.

وقد شهد الاقتصاد الوطني نقلة نوعية عام ٢٠٠٧ حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٥ بالمئة مقارنة مع ٥,١ بالمئة في عام ٢٠٠٦، وهي أعلى نسبة نمو شهدها الاقتصاد السوري منذ عدة سنوات. كما بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحدود ٧,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٧عن عام ٢٠٠٦. وقد تركزت هذه الزيادة في قطاعات المال والتأمين والعقارات والماء والكهرباء والخدمات والتجارة ما يدل على ارتفاع القيمة المضافة التي تحققها القطاعات الاقتصادية والخدمية.

ونمت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة ما يقارب ٣,٩ بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٠٦ حيث كانت نحو ١,٩ بالمئة مقارنة مع العام ٢٠٠٥. وبلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٦١ ألف ليرة سورية عام ٢٠٠٧ بينما كانت ٥٥ ألف ليرة سورية عام ٢٠٠٠ ما يدل على الزيادة في دخل المواطن السوري.

وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية والتطورات المهمة في بنية الاقتصاد الوطني والمراجعة الشاملة للنظام الضريبي والتبسيط الملموس فيه

وتوحيد الضرائب وانخفاض معدلاتها وانخفاض معدلات الدين العام الخارجي، حيث وصلت سورية في عام ٢٠٠٦ إلى مستوى أصبحت فيه من أقل دول العالم مديونية للخارج وذلك بعد تسوية ديونها مع روسيا الاتحادية وبعض دول أوروبا الشرقية، فإن أخطاراً حقيقية مازالت تهدد الاقتصاد السوري والتي تتمثل في تزايد أرقام العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع حجم الدعم وتراجع الإيرادات النفطية وانخفاض حجم الإنتاجية، إضافة إلى استمرار بعض المشاكل كمشكلة التهرب الضريبي والتضخم والبطالة والفساد الإداري.

أما فيما يتعلق بواقع الميزان التجاري السوري فقد سجل خلال سنوات الدراسة توازناً ملحوظاً بين الصادرات والواردات، حتى إن هذا الميزان سجل خلال عام ٢٠٠٦ فائضاً مع الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبي، وعجزاً طفيفاً في مجمل التجارة الخارجية.

والتحدي الرئيسي أمام الاقتصاد السوري يكمن في تحقيق معدلات نمو عالية قابلة للاستمرار، وخلق فرص عمل جديدة لقوة العمل سريعة النمو. إضافة إلى تحدي النظام التعليمي غير القادر على تأمين نوعية عالية من الخريجين الملائمة لمتطلبات سوق العمل.

يضاف إلى ما سبق ما يسمى التحدي الطاقوي، حيث من المتوقع نفاد احتياطيات النفط السوري بعد ١٢ سنة، وذلك في ضوء معدلات الاستخراج الحالية. ويشار إلى أن إنتاج سورية من النفط قد تراجع من ٥٥٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣٠ ألفاً في عام ٢٠٠٧.

بشكل إجمالي، يمكن القول إن الاقتصاد السوري، في واقعه الراهن يمتلك عناصر قوة عديدة، ومن أبرزها: أنه اقتصاد متنوع في موارده ولاسيما القوة البشرية والثروات الباطنية والزراعية؛ ولا يعاني من مشكلة المديونية؛ وأن المجتمع السوري مجتمع مستقر سياسياً. ومن ناحية ثانية لا يزال يعاني من عدد من نقاط الضعف أبرزها: الدور المنخفض لقطاع الصناعة

التحويلية حيث لم تصل مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط وخلال الفترة المدروسة إلى نحو ٨٪ وكذلك انخفاض مستواه التكنولوجي؛ وانخفاض مساهمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي في الصادرات العامة التي بلغت خلال الفترة المدروسة وبالمتوسط نحو ٣٥٪، وبدائية القطاع الزراعي وانخفاض المستوى التأهيلي والتعليمي للعمالة السورية؛ إضافة إلى الترهل الإداري وتراجع أداء الصادرات غير النفطية.

انخفاض حصة الفرد من الصناعة التحويلية

يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً حيث يوجد فيه قطاع صناعي تحويلي يتضمن مجموعة من الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسيجية والمعدنية وبعض الصناعات التقليدية والحرفية.

وتشير البيانات إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي GDP تراجعت من ١٢,٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ٤,٢٪ عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سلبي مقداره (- ٢,٢٪) سنوياً. وبنفس الوقت انخفضت حصة الفرد من القيمة المضافة المتحققة في هذه الصناعة من ٦٣٠٧ ل. س عام ١٩٨٥ إلى ٢١٦٠ ل. س عام ٢٠٠٠. وبمعدل نمو سلبي مقداره (- ٦,٥٪) سنوياً. كما عادت وتحسنت عام ٢٠٠٧ إلى ٦٦٣٨ ل. س وكذلك تراجع مقدار القيمة المضافة في هذه الصناعة خلال الفترة نفسها من ٦٤,٧ مليار ل. س عام ١٩٨٥ إلى ٣٥,٣ ملياراً عام ٢٠٠٠، وعادت وارتفعت إلى ١٢٣ ملياراً عام ٢٠٠٧.

أما أداء صادرات الصناعة التحويلية فقد كان ضعيفاً. حيث نلاحظ أن مساهمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي تراجعت في تكوين الصادرات الإجمالية من ٤٨٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سلبي مقدارها (- ٢,٥٪) سنوياً. وعاد وارتفع إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٥ وإلى ٤٦٪ عام ٢٠٠٦ وذلك نتيجة إلى أن القطاع الخاص الصناعي أعطى بيانات جديدة عن صادراته ذات المنشأ التحويلي.

ومن الملاحظ أيضاً أن قيمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي قد

ارتفعت من ٣٦مليـاراً عـام ١٩٨٥إلى ٨٢ مليـاراً عـام ٢٠٠٥و إلى ٢١٦ مليـاراً عـام ٢٠٠٧، وعلـى الـرغم مـن هـذا الارتفـاع في هـذه القيم فـإن نسـبتها في تكـوين الصـادرات العامـة مـا زالـت منخفضـة ولم تتجـاوز ٢٥٪ ويعـود ذلـك إلى ارتفـاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصـادرات السـورية، وبشـكل خـاص بعـد عـام ١٩٨٩ أي إن الصـادرات ذات المنشـأ التحـويلي تراجعـت نسـبتها إلى الصـادرات العامـة مـن ٤٨٪ تقريبـاً عـام ١٩٨٥ إلى ٢١,٢٪ في عـام ٢٠٠٥، وإلى ٤٦,٦٪ عام ٢٠٠٧. أما من حيث تطور نصيب الفرد من الصادرات ذات المنشأ التحويلي فقد انخفض نصيب الفرد من ٣٥٤٠ ل. س عام ١٩٨٥ إلى ٢٤٢٨ ل. س في عام ٢٠٠٠ وعـاد وارتفـع إلى ٤٥٠٣ ل. س عام ٢٠٠٥.

وبالنسبة لمقدرة هذا القطاع في استقطاب أيد عاملة جديدة، فإن عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع من ٢٤٣ ألف عامل عام ١٩٨٥ إلى ٤٢٢ ألـف عامـل في عـام ٢٠٠٧. وأصـبحت نسـبة العمالـة في قطـاع الصـناعة التحويلية ١٧٪ من إجمالي حجم العمالة. كذلك ارتفع عدد العاملين إلى ٣٧٤ ألفـاً عـام ٢٠٠٠ وبنسـبة ٢١٪ مـن إجمـالي العمالـة وبزيـادة مقـدارها ١١٥ ألـف عامـل. أمـا بالنسـبة إلى مقـدرة القطـاع العـام الصـناعي علـى التوظيـف، فـإن البيانات تشير إلى تزايد عدد العاملين فيه من ١٠٤ آلاف عامل عام ١٩٨٥ إلى ١٠٦ آلاف عامل في عام ٢٠٠٧. وبالفترة نفسها ارتفع عدد العاملين في القطاع الخـاص الصـناعي التحـويلي مـن ١٣٩ إلى ٣١٧ ألـف عامـل، وبالتـالي تحسـنت مساهمة القطاع الخاص من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من ٥٧٪ إلى ٧٦٪ للفـترة نفسـها. كمـا اسـتمر القطـاع العـام الصـناعي التحـويلي بـالتراجع في اسـتقطاب العمالـة حتـى وصـلت هـذه النسـبة إلى نحـو ٢٤٪ مـن العمالة في الصناعة التحويلية.

أمـا بالنسـبة للتركيـب الهيكلـي للصـناعة التحويليـة السـورية فخـلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٧ لم يختلف هـذا التركيـب خـلال الفـترة السـابقة مـأخوذاً بالناتج المحلي الصافي حيث يسيطر قطاع الصناعات النسيجية والملابس على

النسبة الأكبر من هذا التركيب، والتي تراوحت بين ٣٠٪ عام ١٩٩٠ و٢٨٪ عام ٢٠٠٧ ومن ثم يليه قطاع الصناعات الغذائية التي تراوحت نسبته بين ٢٥٪ عام ١٩٩٢ و٢٢٪ عام ٢٠٠٧ ، ويلي ذلك قطاع المنتجات التعدينية حيث ارتفعت مساهمته من ٨٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٧ ، وحافظت الصناعات المعدنية الأساسية على نسبتها ٢٪ خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٦ حيث لم يستطع القائمون على العملية التنموية من تكوين قطاع صناعي تحويلي مميز وقائد.

أسباب القصور في القطاع الصناعي وفقا لما يلي[1] :

يمكن تحديد أسباب القصور في القطاع الصناعي وفقاً لما يلي:

- ندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع الصناعية.
- غياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات (اقتصادية، إدارية، فنية، مالية).
- إهمال الإعداد الجيد لمرحلة ما قبل الاستثمار.
- استخدام الآلات المستعملة.
- عدم الاهتمام بالتأهيل والتدريب.
- ضعف عمليات الصيانة.
- غياب المؤسسات التجارية المختصة بالتسويق والتصدير.
- ندرة توفر التمويل اللازم للمشاريع الصناعية.
- غياب قاعدة المعلومات الصناعية.

هناك أسباب خاصة بالقطاع العام فيما يتعلق بالقصور منها:

- تعدد الجهات الوصائية.
- فقدان التوازن بين المسؤوليات والصلاحيات.
- عدم تسديد كامل رأسمال الشركات العامة.

التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري عامة والصناعة على وجه الخصوص،

[1]-محمد دعبول ،المؤتمر الصناعي الأول ،٢٠٠٥ .

obeikandl.com

فيحدد ثلاثة تحديات هي:

١- إن النفط ثروة ناضبة ويتوقع أن تنضب قبل ١٢ عاماً.

٢- ارتفاع معدل النمو السكاني في سوريا ٢,٤٠٪.

٣- نتائج الانفتاح التجاري بأنواعه.

والحل يكمن وفقا لما يرى الباحث بالعناصر التالية:

- عدم الاعتماد على نقل تجارب الغير وتطبيقها لدينا.
- تحقيق التوازن بين دور الدولة الضروري وحضورها المكثف في إدارة الاقتصاد وبين التوجه نحو اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص.
- أن الحديث عن إلغاء دور القطاع العام في سوريا هو مجرد لغو.

وأحب هنا أن أشير إلى ما قاله السيد الرئيس حافظ الأسد حوالي التأكيد على دور القطاع العام، في الكلمة التوجيهية أمام أعضاء مجلس الشعب بمناسبة القسم لولاية دستورية جديدة حين قال: (يشكل القطاع العام الاقتصادي القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني- وعامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي- مما يتطلب الاهتمام به حتى يكون قادراً على تحقيق الأهداف الاقتصادية والوطنية).

- تحقيق تنمية شاملة تقوم على ثلاثة أعمدة: النمو – الاستقرار – العدالة.
- تحديد أولويات للاستثمار.
- إعطاء الصناعات التصديرية أهمية أولوية للتعويض عن صادرات النفط في حال نضوبه.

يمكن وضع سياسات وإجراءات لتطوير الصناعة السورية تقوم على ما يلي:

- وضع استراتيجية خاصة بتنمية قطاع الصناعة.
- صياغة سياسة واضحة لتشجيع الصناعات التصديرية.
- تطوير المعاهد الفنية المتخصصة.
- تطوير البنية التحتية، وإنشاء المناطق الصناعية.

obeikandl.com

- تكوين قاعدة معلومات صناعية.
- إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المعرضة للتهديد.
- تطوير المصرف الصناعي.
- تعظيم العائد الصناعي.
- توفير خدمات البنية التحتية والأساسية للاستثمار.
- تطوير القدرات الإدارية والفنية تعظيم المهارة.
- إيجاد فئة المديرين الناجحين.
- تطوير وتحديث النظام المصرفي.
- إحداث أسواق مالية لتداول الأسهم.
- إعادة النظر بالسياسة الضريبية وتبسيط التشريعات المتعلقة بها.
- القضاء على العقبات البيروقراطية.
- صياغة استراتيجية تخصصية واضحة.

دور الاستثمار الصناعي الخاص في الصناعات التحويلية

يكاد يكون الاستثمار الصناعي الخاص في سورية مقتصراً على الصناعات التحويلية، نظراً لأن الصناعة الاستخراجية شبه محتكرة من قبل القطاع العام باستثناء بعض مقالع الحجارة والبحص والرمل وكلها لا تحتاج إلى استثمارات رأسمالية واسعة. لذلك يمكن الافتراض بأن نصيب القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت محصور في مجالات الصناعات التحويلية.

يتراوح نصيب القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت بين ٦٠٪ عام ٢٠٠١ ويتقلب من سنة إلى أخرى ولكنه كان متدنياً بين عامي ١٩٩٠ ثم بدأ بالتزايد بعد صدور القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وأصبح في معظم السنوات يزيد على ٥٠٪. وبهذا المعنى فإن القطاع الخاص الصناعي يلعب دوراً كبيراً في مجالات الصناعة التحويلية لأن التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع العام موزع بين الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية والزراعة ومختلف

obeikandl.com

الأنشطة الاقتصادية. يقدر بعض الاقتصاديين أن استثمارات القطاع الخاص الصناعية تتجاوز نسبة ٧٠٪ من مجمل الاستثمارات الصناعية التحويلية وبذلك يكون دور القطاع الخاص محورياً في تطور قطاع الصناعة التحويلية وتقع عليه مسؤولية مواجهة المنافسة القادمة مع تحرير قطاع التجارة الخارجية.

وبالرغم من أن الدولة تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية في عدم قيام القطاع الصناعي الخاص بدوره، إلا أن هذا الأخير أيضاً ليس بعيداً عن التقصير في تحمل المسؤولية لتطوير الصناعة.

في التقرير الذي أعده د. خالد عبد النور لصالح وزارة الصناعة وهو صناعي معروف وله باع طويل في هذا المجال، يشير السيد عبد النور إلى مسؤولية مشتركة لكل من الدولة والقطاع الخاص في قصور القطاع الصناعي عن الإسهام الفعال في تحسين أداء الاقتصاد السوري، مما أدى إلى "ضعف القيمة المضافة وتعميق عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية وانخفاض الإنتاجية وضعف الترابط داخل النسيج الصناعي". وإذا كنا نشارك الدكتور عبد النور رأيه في تقصير الإدارة الاقتصادية الحكومية في اعتماد سياسات اقتصادية تحفز القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي؛ فإنه من الضروري ملاحظة ردود فعل القطاع الخاص السوري باتجاه اقتناص الفرص واعتماد تكتيك "اضرب واهرب" والابتعاد عن ولوج مجالات رؤوس الأموال المخاطرة. ونحن لن نتعرض حالياً لقصور السياسات الاقتصادية الكلية التي تتحمل مسؤوليتها الإدارة الاقتصادية الحكومية ،لكننا سنركز على جوانب الضعف في سلوك القطاع الخاص الصناعي السوري، بهدف حث رجال الأعمال على البحث عن مجالات استثمار أكثر ربحية بالنسبة لهم وأعلى مردوداً على مستوى الاقتصاد الوطني.

هناك أربعة أسباب وراء قصور القطاع الخاص هي[1]:

أ - إهمال مرحلة ما قبل الاستثمار فيما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية

[1]- مصطفى محمد العبد الله ، تأهيل القطاع الصناعي السوري ،٢٠٠٢ .

للمشروعات قبل الدخول بها.

ب - عدم الاهتمام بتكوين وتدريب المهندسين والفنيين اللازمين لتشغيل المشروع قبل بدء العمل أي خلال مرحلة التصميم والتنفيذ.

ج - ندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع بطريقة فعالة وحديثة.

د - إهمال عملية الصيانة.

في الواقع كل ما أوردناه سابقاً صحيح وينعكس سلباً على تطور قطاع الصناعة التحويلية. لكن القصور الأكبر، كما نراه، يكمن فيما يلي:

١ - ميل رجال الأعمال، انطلاقاً من سيطرة العقلية الاجتماعية السائدة في عدم الثقة بالآخرين، إلى القيام بمشروعاتهم على نحو شخصي أو على أساس عائلي وبالتالي إدارتها ذاتياً من أجل عدم إفشاء معلومات عن الأعمال التي يقومون بها وخاصة تجاه المحيط الاجتماعي وحيال الدوائر المالية من ناحية أخرى، لهذا يحرصون على استبعاد "الغرباء" عن إدارة منشآتهم.

٢ - الركض وراء الربح السريع والابتعاد عن المخاطرة، ولهذا نرى أن توجه الصناعيين في سورية كان وراء صناعات اللمسة الأخيرة لإشباع حاجة السوق بإحلال منتجاتهم محل المواد المستوردة من الخارج (ساعدت الدولة في تعميق هذا الاتجاه بفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الجاهزة وأخرى مخفضة جداً على مستلزمات الإنتاج).

٣ - غلبة ثقافة اقتناص الفرص والابتعاد عن استثمار الرأسمال المخاطر ولهذا يميل رجال الأعمال إلى الاستثمار في المجالات سريعة المردود.

والأمر الطبيعي أن يميل الإنسان ورجل الأعمال خاصة إلى السعي وراء الكسب السريع والابتعاد عن المخاطرة قدر الإمكان. ولذلك يكون دور الإدارة الاقتصادية الحكومية العمل على التأثير في قرارات المستثمرين وتوجيههم إلى القطاعات الأكثر ضرورة لبناء آلية اقتصادية تخلق شروط التنمية الذاتية وبالاعتماد أساساً على الداخل. وعندما يجد رجال الأعمال حوافز كافية لدفعهم للاستثمار فإنهم سيختارون أفضل المجالات ويتحولون

عن المجالات الصعبة والمعقدة. ويمكن للإدارة الحكومية باعتماد أدوات السياسات المالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية أن تؤثر في دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني ذات الترابطات الأمامية والخلفية الواسعة. هذه القطاعات التي تكون قاطرة النمو وأقطاب تشع عوامل التنمية في محيطها.

يمكن للإدارة الحكومية أن تفعل ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إصدار تشريع موحد للاستثمار يطبق على كل قطاعات الملكية ويقصر المزايا الممنوحة على الأنشطة التي تكون تنميتها ذات أولوية للاقتصاد الوطني بصرف النظر عن طابع ملكيتها.
- عدم منح المشروعات الاستثمارية الجديدة، التي يوجد مثيل لها في الاقتصاد وتكفي طاقتها الإنتاجية لإشباع حاجة السوق، أي مزايا تزيد على تلك المزايا الممنوحة للمشروعات القائمة.
- تيسير حصول المشروعات الصناعية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، بصرف النظر عن عائدية ملكيتها، على القروض المصرفية بشروط ميسرة سواء من قبل المصارف الحكومية أو أن تتحمل خزينة الدولة جزءاً من معدلات الفوائد التي تتقاضاها المصارف الخاصة.
- عدم السماح بترخيص المنشآت الصناعية على قانون الاستثمار أو على القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ إذا لم تتوافر فيها الشروط المناسبة مثل: التكنولوجيا الملائمة، مستوى محدد من التجهيز الآلي، التأكد من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية من قدرة هذه المشروعات على المنافسة في السوقين الداخلية والدولية بعد تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً.
- تقديم المعونات الفنية والمساعدات المالية للمشروعات الصناعية القائمة في القطاع الخاص التي ترغب في إعادة هيكلتها لتصبح ذات قدرة تنافسية مناسبة وذلك بناءً على دراسات جدوى جادة، تعدها مكاتب استشارية وتدقق في هيئة تخطيط الدولة للتأكد من سلامتها. وتشكل القروض الميسرة أفضل

أنواع الإعانة لمثل هذه المشروعات.

- رفع الحد الأدنى لحجم المشروعات، سواء لجهة رأس المال أو لجهة قيمة الآلات وعدد العمال، من أجل الترخيص لها واستفادتها من المزايا المقررة في قانون الاستثمار.

إن قطاع الصناعة التحويلية يكون مؤشر "أدائه الصناعي التنافسي" بحسب المعايير المعتمدة من قبل منظمة التنمية الصناعية الدولية (اليونيدو) يأتي في المرتبة ٧٧ من٨٨ دولة بالنسبة "للأداء التنافسي الصناعي" ،وفي المرتبة ٥٦ من ٨٨ دولة مبحوثة بالنسبة لمعيار "نصيب الفرد من الصادرات الصناعية" وفي المرتبة ٨٧ بالنسبة ل- (حصة التكنولوجيات المتوسطة والعالية) غير قادر، دون إعادة هيكلة، على الاندماج في الاقتصاد العالمي ويبدو أن مساحة الزمن المتاحة غدت محدودة وما لم نسرع الخطى في مساعدة القطاع الصناعي الخاص قبل العام على إعادة التأهيل، سنجد أنفسنا خارج لعبة المنافسة نهائياً وحينها لن تجدي العمعمة (تحويل إلى قطاع عام) ولا الخصخصة (تحويل إلى قطاع خاص) في رفع مستوى اقتصادنا الوطني.

ولكن السؤال المهم هو هل يمكن بمثل هذه الإجراءات دفع القطاع الخاص إلى تولي قيادة الاقتصاد الوطني والاستغناء عن دور القطاع العام في المرحلة الراهنة من مستوى النمو الاقتصادي ؟ بل هل يمكن للقطاع الخاص في ظل إمكاناته وتوجهاته الحالية أم هل يرغب، في ظل النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم، أن يعبئ كل إمكاناته المتاحة المقيمة منها والمهاجرة من أجل كسب معركة التنمية ورفع معدلات الاستثمار بحيث يمكن للدولة الاستقالة من مهامها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتفرغ فقط لدور الدولة الحامية؟

نرى إن التصدي للمسألة الاقتصادية في سورية يكون أساساً في الإجابة على هذين السؤالين إجابة علمية موضوعية تقوم على أساس تحليل إمكانات وأهلية كل من القطاعين العام والخاص للقيام بدوره التنموي بعيداً

عن الايدولوجيا أو الانحياز غير الموضوعي لصالح أي من القطاعين. لقد دلّت تجربة النمو خلال نصف قرن ونيّف من عمر الاستقلال أن الانحياز لأي من القطاعين يلحق الأذى بكليهما: أحدهما يدلّل فلا يكون ملزماً ببذل جهد كاف لإثبات وجوده فيعيش على حساب الحماية المتاحة له والثاني معطّل يمنع من القيام بدوره.فيكون القطاعان محرومين من لعب الدور الذي يستطيعان القيام به، ويكون الاقتصاد الوطني بمجمله المتضرر الرئيس ومعه الشعب بمعظم فئاته .

كيفية الخروج من المأزق:

والمطلوب، من أجل الخروج من المأزق الذي يمر به اقتصادنا الوطني والإفساح في المجال أمامه لانطلاقة تنموية واعدة، عدم التردد في اعتماد إستراتيجية واضحة وسريعاً تبنى على الأسس التالية :

١ - إعلان بيان اقتصادي سياسي واضح يبين هوية الاقتصاد الوطني واعتماد السياسات اللازمة لتنفيذ مضمون هذا الإعلان والابتعاد عن التصريحات الرنانة التي قد تخلق انطباعات سلبية لدى المستثمرين المنتجين والمستهلكين على السواء.

٢ - إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أساس التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص بحيث يتولى القطاع العام، في حدود إمكاناته، القيام بتنفيذ المشروعات الكبيرة التي يحجم القطاع الخاص عن إقامتها سواء لعدم قدرته المالية أم لعدم رغبته في المخاطرة. وتترك الحرية كاملة للقطاع الخاص للاستثمار حيث يرى مصلحته. لنتصور كم كانت سورية ستدفع أثمان المشتقات النفطية لو لم تبادر الدولة إلى بناء مصفاة حمص بداية ومن ثم مصفاة بانياس لاحقاً !

٣ - التراجع وبسرعة عن إعلان وقف توسيع القطاع العام أفقياً والمبادرة إلى طرح خطة تنمية مراكز نمو تتمحور حول صناعة أساسية ذات ترابطات

أمامية وخلفية كبيرة، تتولى الدولة بناء صناعة الأساس وتدعو القطاع الخاص للاستفادة من الوفورات الخارجية التي توفرها هذه الصناعة لمنشآتهم التي يبنونها في محيط هذه الصناعة. ويمكن في هذا المجال إقامة إحدى الصناعات الأساسية في كل مدينة صناعية ما يخلق الحافز للقطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الملحقة. يمكن الاستفادة من تجربتي اليابان والهند في هذا المجال.

٤ - معالجة أوضاع القطاع العام من دون أي تردّد بإخضاع إدارته للمعايير الاقتصادية والبدء بإجراء دراسة تحليل اقتصادي لعمل كل من مؤسساته من أجل تقرير نوع العلاج اللازم :

- إعادة هيكلة في إطار تخصص المنشآت ودمج مجموعة منشآت متكاملة النشاط في شركة واحدة.

- إعادة ملكيتها إلى المالكين السابقين، إذا رغبوا، بعد إعادة تقويم موجودات المنشأة واقتطاع حقوقهم السابقة من الثمن المقدّر أو بيعها ممن يرغب من رجال الأعمال. من شأن ذلك برأينا أن يعيد الثقة شبه المفقودة بين الدولة والقطاع الخاص.

- تصفية المنشآت التي تظهر الدراسة عدم جدوى إعادة هيكلتها ومعالجة أوضاع العاملين فيها بما يراعي مصالحهم المشروعة: منحهم تعويض بطالة ريثما يتم استيعابهم في أعمال جديدة وعلى أن يعطوا الأولوية في التعيين في المواقع الشاغرة أو التي تشغر في مجال أعمالهم. لقد شرعن عدد من الدول ما يسمى بموت الرحمة لإنقاذ الإنسان من وضعه الميئوس منه، فهل يكون إنقاذ منشأة ميئوس منها أمراً غير مقبول !!

- تحرير مؤسسات القطاع العام من الأعباء الاجتماعية التي كبلناها بها لأكثر من أربعين عاماً والبدء بمعالجة القضايا الاجتماعية من خلال النظام المالي وسياسة الموازنة. إننا نعتقد أنه لا يجوز تحميل مؤسسات القطاع العام مسؤولية حل مسألة البطالة وتقديم دعم السلع الأساسية وفي ذات الوقت

مطالبتها بالمنافسة مع منتجات القطاع الخاص وتحقيق فوائض إقتصادية لتمويل التوسع الاقتصادي.

- معالجة قضية مساعدة الضعفاء اقتصادياً عن طريق تعويضات تدفع من الخزينة بطريق إعادة توزيع الدخل أسوة بما هو متّبع في دول اقتصاد السوق.

من المهم جداً ملاحظة أن هناك إرتباطاً كبيراً بين ارتفاع معامل رأس المال وقيمة التجهيزات والآلات التي يحركها العامل من جهة وبين إنتاجية العمل من جهة أخرى. فقد بينت نتائج الاستقصاء الصناعي الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء على عينة واسعة من المشروعات الصناعية في القطاع الخاص علاقة ارتباط كبيرة بينهما.وهذان المؤشران (معامل رأس المال وقيمة التجهيزات والآلات) ليسا ايجابيين في المشروعات الخاصة. إضافة إلى أن ارتفاع حصة رأس المال الخاص في القيمة المضافة المتولدة في المشروعات التابعة له لم ينعكس إيجاباً لا على معدلات نمو استثماراته ولا على إسهامه في تمويل خزينة الدولة. لقد أورد بيان وزارة المالية المقدم إلى مجلس الشعب بشأن قطع حسابات الموازنة لعام ٢٠٠٣ أن نصيب القطاع الخاص في ضريبة الدخل على الأرباح التجارية وغير التجارية تبلغ فقط ٦٪ من مجمل هذه الضريبة في حين أن الضريبة على الرواتب والأجور تتجاوز المبلغ الذي يدفعه القطاع الخاص. هذا مع الإشارة إلى أن نصيب القطاع الخاص (رأس المال) في الدخل القومي تزيد على ٦٥٪ حسب بعض التقديرات(الحسابات) وتبلغ حسب بعضها الآخر أكثر من ٧٠٪ في حين لا يتجاوز نصيب الأجور عتبة ال٣٠٪.

إننا نعتقد ، أنه في ظروف عمل الاقتصاد الراهنة ،إذا لم يتم اعتماد سياسة اقتصادية توافقية (بين الحكومة وقطاع الأعمال) كفيلة بزج جهود القطاع الخاص، بما تتوافر له من إمكانات، في معركة التنمية فإن اقتصادنا الوطني سيكون عاجزاً لا محالة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي بصفة شريك. ذلك أنه نتيجة السياسة الاجتماعية التي اعتمدتها الحكومات السورية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٠ ، والقائمة على حل المشكلات الاجتماعية

على حساب عمل القطاع العام : مشكلة البطالة بحشر أعداد كبيرة من العاملين في مواقع لا حاجة اقتصادية لهم فيها ، تقديم خدمات مجانية أو شبه مجانية ، دعم المواد الاستهلاكية ببيعها بأسعار إدارية دون تكلفتها الخ....) على حساب الجدوى الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام الاقتصادي، فإن هذا القطاع لا يستطيع ، في وضع الإنتاج النفطي الحالي، ناهيك عن انخفاضه بل نضوبه، النهوض بالاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد راكد يسير باتجاه التدهور إلى اقتصاد حركي مولّد للنمو وصاعد في الارتقاء.وللتدليل على ذلك يكفي أن نشير إلى أن كتلة الرواتب والأجور المدفوعة في مؤسسات الصناعة التحويلية في القطاع العام كانت في عام ١٩٩٥ تبلغ ثلاثة أضعاف ونصف (٣٤٨٪)القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في هذا القطاع . وبعد كل الحديث عن إصلاح القطاع العام الإقتصادي أصبحت هذه النسبة ٢٦٤٪ في عام ٢٠٠١ ، وللمقارنة فقط يجب التذكير بأن قيم هذا المؤشر كانت في القطاع الخاص ١٩,٣ و١٧,٥٪ في السنتين المذكورتين على التوالي.

هذا الواقع الموصوف في اقتصادنا الوطني يضعنا جميعاً أمام تحدي كبير من أجل العمل السريع لتلافي كارثة اقتصادية مؤكدة عند عجز الانتاج النفطي عن حمل عبء تطوير الاقتصاد الوطني. تشير دراسة سابقة حول ميزان النفط في سورية إلى أنه، إذا لم تتحقق اكتشافات نفطية جديدة كبيرة، ستصل سورية في عام ٢٠٠٨ وفي أحسن التقديرات في عام ٢٠٠٩ إلى مرحلة التوازن النفطي. بمعنى أن مجمل إنتاج الشركة السورية من النفط إضافة إلى نصيبنا من النفط المنتج في الحقول المدارة من قبل شركات عقود الخدمة سيكون كافياً فقط لتلبية احتياجاتنا من استهلاك النفط داخلياً. وبكلام آخر ستكون قيمة الصادرات النفطية بكاملها مخصصة لتسديد نصيب الشركات الأجنبية من النفط المنتج (لقاء النفط المخصص لاسترداد التكلفة إضافة إلى نصيبها من نفط الربح). وهذا يعني أنه بعد عام ٢٠٠٩ سنكون ملزمين بشراء نصيب ما تبقى من هذه الشركات على حساب

صادراتنا غير النفطية. وفي عام ٢٠١٢ سوف نستورد النفط من الخارج إضافة الى شراء حصة الشركات. إذا اضفنا إلى كل هذا أن موازنة الدولة تعتمد حالياً بنسبة ٥٠٪ من إيراداتها على عائدات تصدير النفط، ومع هذا يبلغ العجز الفعلي للموازنة حوالي ٢٠٪ يغطى بالمساعدات والقروض الأجنبية، أمكننا أن نتوقّع، دون الوقوع في الخطأ، عجز الحكومة، بالاعتماد على مواردنا الذاتية، عن الوفاء بتلبية الحاجات الأساسية من الخدمات الجماعية والاجتماعية. ولهذا يجب البحث ودون تأخير عن توفير حصيلة ضريبية وفيرة من المشروعات الخاصة المزدهرة ومن مؤسسات قطاع عام رابحة بالحد الأدنى.

إن تحركنا السريع يجب أن يكون على جبهتين معاً: معالجة أوضاع القطاع العام وإصلاحه، ومساعدة القطاع الخاص على إعادة الهيكلة وتحفيزه على استثمار فوائضه في الاقتصاد الوطني من جهة، وإعادة أمواله المهاجرة من جهة ثانية. وعلى الخصوص تشجيع الاستثمار في الصناعة التحويلية.

الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة التحويلية في سوريا:

أتت الأزمة المالية العالمية بأبعادها الاقتصادية، لتسد مزيداً من نوافذ البقاء أمام ما تبقى من فرص للصناعة المحلية وتعيد تشكيل الأسواق الخارجية، التي درجت السلع السورية على النفاذ إليها، وها هي ذي التقارير تشير إلى أن الصناعة التحويلية السورية قد تأثرت بنسبة ٢٠ ٪ بتبعات الأزمة المالية العالمية، وهي نسبة أولية مرشحة للزيادة مع زيادة التوترات الاقتصادية السلبية للأزمة والمتوقع ألا تنتهي في المستقبل القريب [١].

بين كل هذه العموميات في ميدان الصناعة السورية، تظهر عناوين الانكسار بارزة في القطاع الصناعي الحكومي، فقد شهد العام ٢٠٠٨

[١]- http://www.uluminsania.com

إعلانات نعي مباشرة وغير مباشرة للكثير من مفاصل هذا القطاع، بعد طول مكابرة وتكتم على معالم الهزال، ففي البداية علينا أن نقتنع بأن الميزة النسبية التي تستوجب إقامة استثمار صناعي، ليست وجود المادة الأولية كأهم مستلزمات الإنفاق، بل الأهم وجود الأسواق المستقطبة، فالعبرة باتت في التسويق وليس في الإنتاج، من هنا علينا التفرغ للاهتمام بالصناعات الصغيرة أو المتناهية الصغر، فما يطلبه منا الآخر أو ما يحتاجه من أسواقنا – ونتحدث عن الصادرات – ليس سيارة ولا طائرة بل منتجات يدوية وتراثية وسلع صغيرة القيم المضافة الأهم فيها هي اليد العاملة وليس الآلات المعقدة، لأن الأخيرة من اختصاص سوانا وليست من اختصاصنا. أما في ما يخص الصناعات القائمة الآن ومعظمها يدخل في خانة التصنيف المتوسط، فهي محاصرة، وتبدو مفاتيح فك الحصار حكومية بامتياز، وكلمة السر هنا هي الدعم، وليس مطلوباً هنا أكثر مما تقدمه الدول التي تضخ إنتاجها المنافس لإنتاجنا وتقدمه تجاه أسواقنا، وكمثال على ذلك تركيا غير البعيدة عنا، إذ إن الإطلاع على تجارب الدعم هناك قد يساعد في تكوين تصور واضح لما هو مطلوب على هذا الصعيد، بعدما باتت السلع التركية واحدة من أبرز السلع المنافسة للسلع السورية داخل السوق المحلية نفسها.